



كلمة مملكة البحرين أمام مؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة
الكيميائية بدورتها الثانية والعشرين

لاهاي، ٢٧ نوفمبر - ١ ديسمبر ٢٠١٧

تلقمها سعادة د. الشيخة رنا بنت عيسى بن دعيج آل خليفة / وكيل وزارة الخارجية

السيد الرئيس

سعادة المدير العام

أصحاب السعادة رؤساء الوفود

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

بادئ ذي بدء، بالأصالة عن نفسي ونيابة عن مملكة البحرين، أود أن أهنيئ سعادة السفير المغربي عبدالوهاب بلوقي على انتخابكم لرئاسة الدورة الثانية والعشرون لمؤتمر الدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية. ونؤكدُ على إلتزامنا بدعمكم في مسيرة استكمال الإنجازات الطيبة لسلفكم السفير الألماني كريستوف ايزرنغ.

ولايفوتني في هذا المقام أن أشيد أيضاً بالجهود التي يبذلها سعادة السفير أحمد أوزومجو مدير عام منظمة حظر الأسلحة الكيميائية في قيادة هذه المنظمة وفق رؤية مستنيرة.

كما أعرب عن تأييدنا لبيان دول عدم الانحياز والصين.

السيد الرئيس،

أود أن استذكر اليوم رسالة الأمين العام السابق للأمم المتحدة كوفي عنان التي وجهها إلى المؤتمر الاستعراضي الأول للدول الأطراف في اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية في العام ٢٠٠٣، والتي نصها كالتالي:

اقتبس "تؤدي اتفاقية الأسلحة الكيميائية دوراً حيوياً في بناء الثقة في المجتمع الدولي. وهذه الاتفاقية تعززها التشريعات الوطنية الفعالة تتيح للدول الأطراف الاطمئنان الى أن الدول الأخرى لاتسعى الى اقتناء تلك الأسلحة. ومن ثم فإن الاتفاقية تخدم هدفا عمليا هو تعزيز الأمن وهدفا اخلاقيا هو التخلص من أشد أسلحة العالم قسوة ووحشية وهدفا سياسيا هو انشاء محفل مشترك لتوكيد وتعزيز الحريم العالمي لهذه الأسلحة" انتهى الاقتباس.

لقد انشغل المجتمع الدولي لوقت طويل بالتهديد الذي تشكله أسلحة الدمار الشامل للسلام والأمن الدوليين . واليوم نرزع تحت تحديات جديدة وناشئة تتعلق بوقوع مثل تلك الأسلحة ومايتصل بها من مواد وتكنولوجيا في أيدي الارهابيين، إن هذه التحديات لن تختفي في وقت قريب ولذلك فإننا سوف نحتاج الى التفكير في حلول طويلة الأمد للتعامل مع عواقب هذه التحديات على المدى القصير، ولعل محفلنا هذا هو أحد أهم المحافل التي يجب أن ندعو فيها الى المزيد من التعاون والشعور المتجدد بالمسؤولية لنتحمل نصيبنا من العبء ونساهم بشكل فعال في الأمن الاقليمي والدولي وإدانة استخدام هذه الأسلحة المحضورة دولياً بأي شكل من الأشكال.

وهذا مايدعوني أيضاً إلى التأكيد على الى أهمية إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

سيدي الرئيس

لقد عملت اللجنة الوطنية لحظر أسلحة الدمار الشامل بمملكة البحرين على تطوير آليات عملها في سبيل التحقيق الأمثل لمتطلبات الاتفاقيات ذات الصلة بما فيها اتفاقية حظر الأسلحة الكيميائية، فقد أصدر مجلس الوزراء الموقر في بلادي قراراً بالموافقة على اجراءات اصدار التراخيص وتجديدها الخاصة بالمواد الكيميائية الخاضعة للرقابة بموجب الاتفاقية و بما يتيح للجنة الوطنية تفعيل دورها الرقابي على الشركات والهيئات التي تتعامل بتلك المواد، كما أستحدث مكتب تنفيذي لمتابعة كل مايتعلق باسلحة الدمار الشامل ، وفي سبيل نشر الثقافة والتوعية بمتطلبات الاتفاقية عقدت اللجنة على سبيل المثال على المستوى الوطني ومنذ تشكيلها عدة ورش عمل وطنية بالإضافة إلى ثلاث ورش عمل إقليمية، كما قامت بمراجعة تشريعاتها الوطنية ذات الصلة واقترحت التعديلات المناسبة لها. ولا تزال هذه الآليات في طور التحديث والتطوير المستمرين.

وفي سبيل تعزيز التعاون بين مملكة البحرين والمنظمة فقد صدقت بلادي هذا العام على اتفاقية الحصانات والامتيازات لموظفي ومفتشي المنظمة، وذلك لتسهيل عمل المفتشين وانسجاما مع متطلبات الاتفاقية.

ختاما السيد الرئيس فإن وفد بلادي يؤكد على التعاون التام مع سعادتكم متمنيا لأعمال هذه الدورة كل التوفيق والنجاح وأرجو ان يعتمد هذا البيان كوثيقة رسمية من وثائق المؤتمر.

وشكرا